سابعاً : خاتمة : إشارات المحاورة

لقد كانت للمحاورة مداراتها التى حملت أفكارها وتلامست بمداخلاتها ، وعلى طول أقواس المدارات وعند نقاط التلامسات .. انتظمت مقولات لا تستعيدها الخاتمة كملخص محاوره .. ولكن كإشارات محاورة :

١ – أن الليبرالية إرتبطت بالمجتمع المدنى فى عصر النظام التجارى ، وبالتالى فإن ظهورها سبق الرأسمالية ولم يتزامن معها .

٢ – أن الليبرالية إنحازت إلى ظهور الدولة القومية في أواخر عصر النظام التجارى ، ولم يكن إنحيازها من فراغ .. بل وعياً بماهيتها كهمزة وصل بين ذات حرة وموضوع حر ، وبالتالى لم تكن هناك – وبمرجعية المفهوم الليبرالى – إشكالية بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولكن كانت هناك إشكالية بين الليبرالية والرأسمالية ، عندما انقلبت الأخيرة على نفسها فى ظل الرأسمالية الإحتكارية.

٣ – أن تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية كانت – وبحق – محاولة جادة لحل إشكالية الليبرالية والرأسمالية ، ولكن أزمة التجربة فى الربع الأخير من القرن العشرين .. أعادت الإشكالية إلى مربع الصفر ، وبدا للبعض أن تفريغ الليبرالية من محتواها وإعلان موتها هو الحل الأفضل ولم يكن حلاً مستقبلياً لأنه لم يكن حلاً تاريخياً .

٤ – أن النيوليبرالية حاولت أن تعقد المصالحة بين الليبرالية والرأسمالية على محك التقدم التكنولوچى وثورة إنفجار المعلومات والفردية الجديدة ، ولكن مستقبل النيوليبرالية ينبئ بأزمة .. فصناعة المعلومات يعترضها إكراهات إقتصادية قد تنحصر معها – نسبياً – موجة الصناعات المكثفة للمعرفة خلال النصف الثانى من القرن الحالى ، بينما المجتمع المدنى يبدو مهدداً فى السياق النيوليبرالى .. فلن يعود لكل أبنائه ، بل أن السياق سوف يذهب إلي نفى المجتمع المدنى والدولة معاً .. عندما يتوحد فى الفرد الذات الحرة والموضوع الحر ، لينتهى الأمر بالنيوليبرالية إلى أزمة تنتظرها فى المستقبل .

٥ – أن الليبرالية الإجتماعية تسلم بالخصائص الرئيسية التى ترتسم بها ملامح المجتمعات المعاصرة وهى .. اللايقين والصراعات الإجتماعية حول الهوامش والتوازن الهش ، ولكنها لا تسلم بإنتفاء الأزمة فى مستقبل التاريخ .

٦ – أن الليبرالية الإجتماعية تنحاز إلى فكرة الدولة ، فالدولة ليست مجرد سلطة وشعب وأرض ولكنها فكرة شروع نحو المستقبل .. وهى أيضاً قمة الفعل الحضارى فى التاريخ وفى مستقبله ، وبالتالى فهى ليست نقيض الضد للمجتمع المدنى وليس هناك ما يبرر الفصل بينهما ، فالمجتمع المدنى هو الحارس على شرعية الدولة .. والدولة هى الحارس على الحريات المدنية .

٧ – أن «الكل الإجتماعى» هو وحدة التحليل وليس الفرد أو الطبقة ، وهو «كل» يرتبط بتوسيع رقعة الطبقة الوسطى بمفهومها الثقافى وليس بالمفهوم السسيولوچى ، فى ظل تصور جديد لشكل المجتمع يعيد الصياغة على مثال «المدار البيضاوى» بديلاً لمثال «الهرم» .

٨ – أن الليبرالية الإجتماعية تعترف وتنتصر لحقوق الفرد كإنسان ، ولكنها تبلورها فى دورة تمثيل إجتماعى تعاود إكتشاف الإنسان الحر .. بإعتباره الإنسان الذى يملك الحق فى فرصة قائمة ويتحمل المسئولية أمام نفسه فى إستثمارها لتنمية قدراته ، إنه الفرد – المسئولية الذى يضع الأمان – لا المتعة – على رأس سلم أولوياته ويشارك فى العمل العام ولا يخصص كل وقت فراغه لاستهلاك الخدمات الترفيهية ... إلخ ، فهو ليس الفرد – الرغبة الذى تطوبه دولة الرفاهية الإجتماعية ، أو الفرد – المشروع الذى قد تأسره أنانية الرغبة .. كما تتمثله النيوليبرالية .

٩ – أن الليبرالية الإجتماعية لديها موقف مبدئى يدعوها وبإستمرار إلى مكافحة الفقر ، ليس فقط لأنه أكثر أشكال التهميش الإجتماعى سفوراً ، أو أنه الفاعل السببى فى ظاهرة الإنفجار السكانى ، ولكن – كذا – لأنه يعترض طريق الحرية.. فهو يحول بين الفرد وبين تنمية قدراته ويدفع بالأطفال مبكراً إلى سوق العمل ، وبالتالى فهو يضع المجتمع المدنى والدولة إزاء مسئولياتهما ، والمسئوليات ترتفع إلى مستوى التعامل مع حق التحرر من الفقر كحق مدنى مكمل وتلحق به حقوق أخرى مثل حقوق الطفل .

١٠– أن دولة الليبرالية الإجتماعية ينبغى أن تتمتع بالشفافية وألا تكون موضوعاً لصراعات ريعية ، ويعمل جهازها وفقاً لمفهوم إدارة المهمة التى تلزم بميزانيات التشغيل وتتجنب ميزانيات التوزيع التى تخصم – بدورها – من الإنفاق الضرورى لصالح مكافآت الإدارة العليا .

١١– أن السوق فى الليبرالية الإجتماعية هو سوق جذب إجتماعى وليس سوق طرد إجتماعى ، ولأنها تؤمن بأن التواجد فى دورة المبادلات النقدية هو أحد الحقوق المدنية التى ينبغى أن يوفرها المجتمع المدنى للفرد .. فإنها تنتصر فى السوق لديمقراطية الإنتاج وديمقراطية الإستهلاك ، ولأنها – ووفاءً لليبراليتها – ترفض الريع وتناهضه ، فإن السوق يظل معادياً للإحتكار .

١٢– أن الشراكة الإجتماعية هى العقد الذى يضم الدولة والمجتمع المدنى فى ظل الليبرالية الإجتماعية ، وهو عقد يفترض أن كل الأطراف – بما فيها الدولة – هم شركاء فى الربح وفى التكلفة .. وأن لا أحد يربح وحده فى مقابل خسارة الآخرين ، وبموجب العقد فإن الدولة تحتل موقعها كطرف حاضر حول مائدة

مستديرة لإدارة السوق ومداولة علاقاته ، كما أنها مدعوة لتطوير القاعدة العلمية كشرط لا غنى عنه لزيادة الإنتاجية ، وفى ظل قناعة مسبقة بضرورة كسر إحتكار إنتاج المعرفة والإنسحاب بعملية إنتاجها إلى مرحلة التكاليف المتناقصة .

١٣- أن الليبرالية الإجتماعية تقبل بأن اللايقين سوف يظل سائداً فى مستقبل التاريخ ، وبالتالى فهى لا تنحاز إلى «الأمثل» ولكنها خيارها يستقر عند «المربع الاستراتيجى» الذى يتعامل بدرجة عالية من اليقظة مع المجهول الذى يواكب المعرفة ، ومن ثم .. فإنها أكثر إهتماماً من النيوليبرالية بتنمية الذكاء الإنسانى وتركيم رأس المال البشرى وإستمرار فرصة العمل .

١٤- أن دولة الليبرالية الإجتماعية تنتصر للمضمون الليبرالى السياسى فى ظل مستجدات تتعلق بنهاية الإحتكار الحكومى للإعلام وليس نهاية دور الدولة فى الإعلام ، وبداية عصر جديد لتاريخ الأفكار .. يخلق المرآة الزمنية للفكرة التى تعكس المستقبل على مرآة الواقع .. وتكثف الواقع على مرآة المستقبل ، مقولة الفكرة ترافق الإنسان .. والليبرابية الإجتماعية تبصر فى هذه المرآه .. عش دائماً فى قضية» ، وتعطى ظهرها لمقولة نيتشه «الفكرة أقوى من الإنسان .. عش دائماً فى حرب» .

١٥- أن دولة الليبرالية الإجتماعية تقر بإحالة الصالح العام إلى شأن خاص ، فكل فرد من حقه - بل من واجبه - أن يدافع عن الصالح العام كأحد شئونه الخاصة ، وبالتالى فالعمل السياسى لا ينبغى أن يكون مقصوراً على الأحزاب فقط ، وفى الوقت نفسه .. فإن على الأخيرة أن تقدم للمجتمع نوعية جديدة من السياسيين يمكن وصفهم إيجازاً بأنهم رجال الدولة - الفكرة ، رجال يفكرون فى الغد ويدرجون المستقبل بنداً فى حسابات الحاضر ، ويديرون حوارات متصلة مع الرأى العام .. والذى بات بدوره لاعباً أساسياً فى الساحة السياسية .

١٦- أن الليبرالية الإجتماعية تستعيد فى السياسة .. مفهومها عن السوق فى الاقتصاد ، ولذلك فهى تريده سوقاً سياسياً موسعاً تنشط فيه كل الفاعليات .. وترتفع فيه نسبة حضور الناخبين أمام صناديق الإقتراع .. ويتلامس فيه المدنى والسياسى .

١٨- أن الليبرالية الإجتماعية تعترف بنمو الوعى الوعى الذاتى لدى الأقليات ولا تصادر حقوقها الثقافية ، وبالتالى فهى تراهن على الفكر للحفاظ على الوحدة فى إطار التعددية الثقافية ، وتأخذها رؤيتها المستقبلية إلى القول بأن هناك أزمة أقليات طالما هناك أزمة فكر .

obeikandl.com

المراجع بإحالة الإستشهادات

(١) ظهر مصطلح المجتمع المدنى لأول مرة فى الأدبيات الفرنسية فى القرن السابع عشر وهى الفترة الزمنية التى سادها النظام التجارى ، وكان يعنى – آنئذ – المجتمع المنظم سياسياً بمرجعية الإحتكام إلى فكرة القانون :

RANGEON, F., Société Civile : Histoire d'un mot, Presses Universitaires de France, Paris, 1986

(٢) تظل فكرة القانون إلهاماً يتجدد كمثل أعلى ليبرالى ، لا يتعامل مع القانون كحكم فى مداولة الحالة ، ولكن كمبدأ عام يتجرد فوق مستوى الحالة :

HAYER, F., The Constitution of Liberty, Chicago, The University of Press, 1960.

(٣) فى دراسة عن أصول الدولة الحديثة ، خلص STRAYER أيضاً إلى أن توقيت ظهور الدولة القومية أعلن عن نفسه فى أواخر النظام التجارى :

STRAYER, R., Les Origines Médiévales de l'Etat Modérne, Payot, Paris, 1979.

(4) ROSANVALLON, P., Le Débat, No. 26, Sept. 1983.

(5) GELLNER, E., Nations and Nationalism, Cornell University Press, 1983.

(6) RANGEON, F., Société Civile : Histoire d'um Mot, Op. Cit.

(٧) انظر :

MASPETIOL, R., Archives de Philosophie du Droit, Hachette, Paris, 1973.

(8) HOBBES, Leviathan, Sirey, Paris, 1971.

(9) SORMAN, G., Le Programme Libéral Le Monde, 27 Déc. 1984.

(10) CANNAC, Y., Le Débat, No. 26, Sept. 1983.

(11) DENOIT, F., La Démocratie Libérale, P. U. F., 1978.

(١٢) يذهب ROSANVALLON إلى حد القول بأن الوعى بمفهوم الأمة مازال مفقوداً حتى الآن فى بريطانيا :

ROSANVALLON, P. Le Capitalisme Utopique, Seuil, 1979.

(١٣) انظر :

SMITH, A., La Richesse des Nations, Editions Gallimand, Paris, 1976.

(١٤) فى الفترة التى سبقت ظهور الرأسمالية الإحتكارية ، إستطاعت الأداة الضريبية فى الدول الرأسمالية أن تستقطع – فى المتوسط – حوالى نصف قيمة الريع المتولد فى دولاب المعاملات السوقية ، انظر :

MAGDOFF, H., The Deepening Crisis of U.S. Capitalism, MIT Press, New York, 1986.

(15) DESTAING, V., Deux Francais sur Trois, Flammarion, Paris, 1984.

(16) HAYER, F., The Constitution of Liberty, Op. Cit.

(17) LOWI, T., The End of Liberalism Idéology, Policy and The Crisis of Public Authority, Norton and Company, New York, 1989.

(١٨) ماركس – فى رؤيتى التحليلية – هو مجرد عالم ينتمى إلى البانوراما الأنجلو – سكسونية – الحرمانية ، وبصلة النسب والإنتساب .. فهو حفيد نظرية التطور الإرتقائى التى توارثتها البانوراما ، حيث الجد هو داروين والأب هو هيجيل ، وإذا تأملنا نظريته جيداً .. فإننا نستطيع أن نختزلها توصيفاً تحت مسمى «الداروينية الإجتماعية» ، فلقد إستلهم ماركس المبادئ الثلاثة لداروين فى تفسير جدلية التاريخ البيولوچى وأعاد تطبيقها على التاريخ الإجتماعى ، ولم يكن كتابه «رأس المال» إلا محاكاة منهجية لكتاب «أصل الأنواع» لداروين ، وفى خطاباته إلى انجلز يصف داروين بأنه أعظم عالم أنجبته البشرية ، وأن أكثر ما يعتز به هو أنه أعطى مضموناً إجتماعياً لمبدأ الانتخاب الطبيعى .. وهو الصراع الطبقى ، أنظر :

COLLETTI, L., de Rousseau a'Lénine, Gordon et Breach, Paris, 1974.

(١٩) لا أحد يستطيع أن ينكر أن GALBRAITH ظل مخلصاً للروح الليبرالية فى كل ما كتبه تنظيراً لدولة الرفاهية الإجتماعية .

GALBRAITH, J., Anatomie du Pouvoir, Seuil, Paris, 1985.

(٢٠) كان الثقل النسبى المطرد للخدمات والسلع الإستهلاكية الكمالية هى إحدى النبوءات المبكرة التى إستشرفها FAURASTIE وهو يرقب صعود دولة الرفاهية الإجتماعية :

FAURASTIE, J., Le Grand Espoir du xx^{e} Siécle, Gallimard, Paris, 1989.

(٢١) لاحظ DEPECKER أن هذه الإمتيازات فاقت بقيمتها التقديرية الأجر النقدى ذاته .. فأستحقت أن تكون أجراً ثانياً :

DEPECKER, J., Economie et Société Allemandes, Nathan, Paris, 1995.

(٢٢) أنظر :

HUNOUT, P. L'Entreprise et le Droit du Travail, Une Comparcuson Franco - Allemande, Cirac, Paris, 1993.

(٢٣) اعتبر DRILLARD أن حراك الطبقة العاملة إلى درجات أعلى من الإستهلاك الكمالى يكشف عن المضمون الثورى لدولة الرفاهية الإجتماعية :

DRILLARD, J., La Société de Consommation, Denoël, Paris, 1970.

(24) OCDE, Calculs Problemes EConomiques, No. 2319-2320, Mars-Avril, 1993.

(25) MUETP, A., Une Maquette Representative des Modèles Economiques, INSEE, No. 42, 1981.

(٢٦) منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ومصطلح الخطة – بغض النظر عن مفهومه – يستقر فى القاموس الرأسمالى ، انظر :

MEADE, J., The Theory of Indicative Planning, Manchester, 1976.

(27) RICHET, EConomie de l'Entreprise, Hachette, Paris, 1994.

(28) MARTIONOV, V. Scientific and Technological Revolution and the Contradictions of Capitalist Economy, Modern Sciences, No. 3, 1987.

(29) U. N., World Economic Qutlook, 1985.

obeikandl.com

(٣٠) أنظر :

RICHET, Economie de l'Entreprise, Op. Cit.

(٣١) النسبة التقليدية المتداولة فى الأدبيات الاقتصادية هى ٣ : ١ ، ومن ثم .. فإن هبوط النسبة إلى النصف فى ظل ثورة إنفجار المعلومات وتكثيف المعرفة يبقى – من الناحية المبدئية – تقديراً مقبولاً .

(32) MAGNIER, A., Innovation Téchnologeque et Performances à l'Exportation : Une Comparaison des Cinq Grands Pays Industrialisès, INSSE- Méthodes, No. 37-38, 1993.

(٣٣) فى حديث لها بجريدة اللوموند بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧ .

(34) MAGNIER, A., Innovation Téhnologique et Performonces à léxportation, Op. Cit.

(35) MOHNEN, P. MAIRESSE, Recherche - Développement et Productivité : Un Swrvol de la Littérature Econométique, EConomic et Stastique, No. 237-238, INSEE, Paris, 1993.

(٣٦) لم يستنتج CHEVENETMENT من أزمة دولة الرفاهية الإجتماعية ، سوى أن الدولة القومية ينبغى نفيها لتفسح الطرق أمام تقسيم دولى جديد للعمل :

CHEVENEMENT, J., Le XIII Congrés Mondial de Science Politique, Paris, 1986.

(٣٧) أو على حد تعبير HAYES «نحن فى حاجة إلى وقت لكن نكتشف نتائج ما نفعله» :

HAYES, D. Earth Day 1990 : Threshold of the Green Decade, Natural History, Ap. 1990.

(38) LAPIERE, J., Viore sans Etat, Ed. du Seuil, Paris, 1977.

(39) BURDEAM, G., L'Etat, Ed. du Seuil, Paris, 1970.

(40) HEGEL, G., La Raison dans L'Histoire, Union Générale D'Editions; Paris, 1965.

(٤١) كان VIDROVITCH من أكثر الذين اهتموا بالتساؤلات الدوارة حول العلاقة بين الفقر والمجتمع المدنى :

VIDROVITCH, C., Tiers - Mondes : L'Informel en Question !, Harmattan, Paris, 1991.

(42) KUZNETS, S., Fertility Differntials between less Developed Countries and Developed Countries : Economic Grouth Center, Yale University, Discussion Paper, No. 217, 1974.

(٤٣) إحصائيات متفرقة وصادرة عن الأمم المتحدة .

(44) OCDE, Calculs Prolemes Economiques, Op. Cit.

(٤٥) فى وقت مبكر كان BOWEN صائباً فى وجهة نظره القائلة بضرورة قراءة نظرية مالتس فى خلفياتها التاريخية :

BOWEN, Population, Cambridge Economic Handbook, 1956.

(٤٦) لقد كان المحتوى الإجتماعى لمفهوم الإستهلاك موضوعاً لإهتمام البعض ، مثل :

PODIEM, R., Une Etude sur les Bas Salaires, INSEE, Paris, 1972.

SELLTER, F., La Dynamique des Besoins Socicux, Les Editions Ouvrières, Paris, 1972.

(٤٧) أنظر :

ROTH, S. A Problem of Recogncition : Alexandre Kojeve and the History, History and Theory 24, No. 3, 1985.

(48) WRAITH & SIMPIKINS, Corruption in Developing Countries, Cambridge, 1963.

(٤٩) يمكن العودة إلى مفهوم BODEN عن سيادة الدولة إلى ما كتبه JOURNES دفاعاً عن فكرة الدولة .

JOURNES, C., L'Etat Britannique, Seuil, Paris, 1998.

(50) CLINTON, B., How We Can All Change America, Times Books, Division of Random House, 1992.

(51) QUERMONE, J., Les Régimes Politiques Occidentaux, Seuil, Paris, 1986.

obeikandl.com

(52) PALLAZZORI, C., Les Régions Italiennes, Contribution à l'Etude de la Décentralisation, L. G. D. J., Paris, 1964.

(53) NORA, S., L'Information de la Soiéeté, La Documentation Française, Paris, 1978.

(٥٤) وهو رهان أفصحت عنه مبكراً عدة دراسات ، مثل :

ROMER, P. Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, 1990.

(٥٥) وهي ملاحظة أكد عليها LUCAS :

LUCAS, R., On The Mechanics of Economic Development, Journal of Monetory Economics, No. 22, 1988.

(56) MINIAN, I., Transnationalistion and The Investment Strategies, Development and Peace, Volume 6, 1985.

(٥٧) أنظر :

WIENER, N., Cybernetics, Control and Communication, The Animal and The Machine, New York, 1958.

(58) BONNET, A., L'Intelligence Artificielle : Promesse et Realites, Inter Edition, Paris, 1984 .

(59) WATERMAN, D. Generalization Learning Techniques for Automating the Learning of Heuristics, Journal of Antificial Intelligence, No. 1970.

(60) BALLE, F, Médias et Sociétés, Montchrestien, Paris, 1985.

(61) DUVERGER, M. Echec eu ROi, A. Michel, Paris, 1978.

(62) FUKUYAMA, F., The End of History and The Last Man, Hamilton, 1992.

Obeikandl.com